مختبر السياسات | السياسة

الأسرى الفلسطينيون تحت تهديد الإعدام

كتبه: فتحي نمر · يوليو 2026

وسط مشهدٍ من الفوضى، يتهاوى فيه النظام الدولي، وتستمر الإبادة الجماعية في غزة، والضم الفعلي للضفة الغربية، والحرب على لبنان وإيران، تراجعت قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال عن دائرة الأضواء، بعدما كانت يوماً في صدارة الوعي الوطني. وفي ظل هذا الواقع، تصاعدت الحرب الإسرائيلية عليهم، جسدياً وقانونياً وحتى اجتماعياً. ومن جانبها، شددت سلطات الاحتلال من قمعها للأسرى وتجويعهم، وضيّقت الخناق عليهم في تفاصيل حياتهم اليومية، وفي سابقة خطيرة مررت قانوناً جديداً قد يُفضي إلى إعدامهم في انتهاك صارخ لكل القوانين والأعراف الدولية.

وفي المقابل، تسعى السلطة الفلسطينية، بدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى إبعاد نفسها عن أي شأن يتعلق بالأسرى. أما المساعدات الاجتماعية الضئيلة التي كانت تصل إلى عائلاتهم سابقاً، فقد تحولت اليوم إلى صدقاتٍ غير مضمونة الاستمرار، في خطوة حوّلت استحقاقاً نضالياً من مسؤولية وطنية جامعة إلى عبءٍ ملقي على عاتق الجمعيات الخيرية والمبادرات الفردية. كما أن الأسرى المبعدين عن فلسطين، الذين جُرّدوا من وطنهم قسراً، جرى إقصاؤهم أيضاً من الفضاء العام الرسمي، وكأن قضيتهم انتهت فور خروجهم من زنزانة الاحتلال، ليواجهوا عزلةً مركبة من الغربة والتهميش، في ظل صمتٍ رسمي يكرّس النسيان.

في مختبر السياسات هذا، ينضم إلينا الأسير المحرر نادر صدقة مع الميسّر فتحي نمر لمناقشة الحرب على الأسرى الفلسطينيين.

مع:
نادر صدقة

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متنوعي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياساتية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم.
تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعميمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية." إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.